

هنية: نتمنى عودة الاستقرار إلى سوريا

الصهيوني، ولا تنازل عن شبر واحد من أرض فلسطين»، مضيفاً: «قضية فلسطين يجب أن تبقى بعيدة عن التجاذبات القائمة في المنطقة».

هنية قال إن «المقاومة هي الخيار الأقرب والاستراتيجي الذي به يمكن أن نستعيد أرضنا ومقدساتنا وأن ندحر الاحتلال وأن نعيد اللاجئين إلى أرضهم وديارهم التي هجروا منها»، مؤكداً «أننا نريد علاقات صحيحة مع السعودية وإيران وكل قوى المقاومة»، و«متمنياً في الوقت نفسه أن يعود الاستقرار إلى سوريا وإلى دورها التاريخي من أجل فلسطين». وختم كلمته بتوجيه التحية إلى السيد حسن نصر الله.

(الأخبار)

الإلهي» الذي عقده «الاتحاد العالمي لعلماء المقاومة» في بيروت أمس، بـ«التمسك بالخيار الاستراتيجي الذي يقول لا اعتراف بالكيان

طالب رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، إسماعيل هنية، في كلمة مسجلة عُرضت في مؤتمر فلسطين بين وعد بلفور والوعد



ما قل ودل

يختتم وفد برلماني مصري، برئاسة رئيس البرلمان علي عبد العال (الصورة)، خلال ساعات زيارته لواشنطن، حيث قابل عدداً من المسؤولين الأميركيين، لقاءات عبد العال وأعضاء الوفد شملت رئيس لجنة الشؤون الخارجية



في الكونغرس إيد روبس، الذي استفسر عن طبيعة العلاقات العسكرية بين القاهرة وبيونغ يانغ» خلال الفترة الماضية وعن التسيب السياسي بين البلدين، كذلك تناوله الموقف المصري من طهران، وما إذا كان هناك تقارب في الوقت الحالي بين البلدين، وهو ما نفاه عبد العال الذي أكد أن «الدور الإيراني المتوغل في الخليج يجعل من المستحيل وجود تقارب مصري معها في الوقت الحالي».

الإخوان المسلمين، وبحيث يمكن إقناع دمشق بإعادة العلاقة على أسس جديدة وقوية».

و«فعلاً، قطعت «حماس» شوطاً في خفض مستوى الاحتقان تحديداً في الشارع الغزي، وتقرر ضبط التحريض الطائفي على سعد إعلامية ودينية كثيرة خلال الشهور الماضية، إضافة إلى أنها بقيت حريصة على إطلاع الإيرانيين على مجمل تحركاتها في المدة الأخيرة، وحتى عندما قررت تعديل وثيقتها السياسية، إذ أطلعتهم عليها وأخذت بتعدلاتهم. كذلك إن إتمام المصالحة وعودة الحركة إلى «دكة المعارضة» بما يعفيها من أزمات كثيرة وتحميلها مسؤولية الوضع المعيشي للمليون غزي، يساعداً على حصر الدعم المقبل في مجالات محدودة ويعيداً عن الإشكالات السياسية الفلسطينية الداخلية، خاصة أن السلطة الفلسطينية كانت ترى في «محور المقاومة» طرفاً شريكاً في الانقسام بسبب دعمه المتواصل لـ«حماس».

إلى ذلك، أفادت مصادر لـ«الأخبار» أن الاحتلال رفض طلباً فلسطينياً قُدم إلى مؤسسات دولية للدخول والبحث عن مفقودي النفق، الذي قصفه العدو منذ أيام، من جهة الأراضي المحتلة.

تشرح مصادر لـ«الأخبار» أن «مسألة إعادة العلاقات وترميمها... كانت مطروحة حتى في ولاية خالد مشعل، لكنه تقرر تأجيل معالجة الموضوع إلى حين ظهور نتائج الانتخابات الداخلية، واختيار قياديين لا يثيرون حساسية لدى طهران».

وترى مصادر قريبة من المقاومة أن جملة الترتيبات الأخيرة لعلاقات «حماس» كانت مقررة منذ مدة، لكن الأحداث الأخيرة بما فيها الأزمة الخليجية والتعاطي السعودي السلب مع الحركة اختضرت الطريق على نقاشات داخلية كثيرة، وينقلون أيضاً أن العلاقة مع مصر لن تشكل في حال من الأحوال عائقاً أمام تحسين العلاقة بـ«محور المقاومة»، ولا الأخير أيضاً يتحفظ على علاقة «حماس» بالقاهرة، بل يحث على تحسينها بالقدر الممكن.

أضماً، تنقل تلك المصادر أنه منذ اللحظة الأولى لانتخاب يحيى السنوار رئيساً للحركة في غزة، ثم هنية لرئاسة المكتب السياسي والعاروري لنيابته، رأى الإيرانيون في ذلك «إنجازاً يُسجل لهم... بعد سنوات من محاولة الحفاظ على التوازن في العلاقة، بحيث لا تتصدع حماس من الداخل بسبب الخلاف في وجهات النظر بعد سقوط (جماعة)

المقاومة في منطقتنا».

ومنذ انتقال العاروري من تركيا وقطر ليستقر في لبنان، تتابع إسرائيل، كما تعبر وسائل الإعلام فيها، «بقلق بالغ»، نشاطاته، إذ إن اسمه لا يمر مروراً سريعاً في الإعلام الإسرائيلي، أو من دون التذكير بكونه الرجل الثاني في الحركة، وأنه المسؤول عن إدارة العمليات في الضفة المحتلة. هذا القلق لا ينبع من كونه قيادياً محورياً في الحركة فقط، بل ينظر الإسرائيليون إليه على أنه مصمم على المضي في ترميم جسور العلاقات مع محور المقاومة. لذلك، رأوا في لقائه نصر الله «تعزيزاً لقوة محور الإرهاب، وترجمة عينية لإعادة العلاقات إلى مجراها الطبيعي».

وسائل الإعلام العبرية، التي نقلت مجريات اللقاء عن قنواتي «المنار» و«الميادين»، قالت إن الاجتماع «استثنائي والأول من نوعه بين قيادي حماساوي ونصر الله منذ بدء الخلاف إبان الحرب في سوريا»، علماً بأن اللقاء لم يكن الأول حتى قبل تولي العاروري منصبه الحديث في الحركة، لكنه الوحيد الذي أعلن رسمياً. ورغم أن إعلام العدو رأى أن الاجتماع «لم يجر إلا بضوء أخضر من القيادة الإيرانية»، نظراً إلى ترؤس العاروري أكثر من وفد لزيارة طهران أخيراً،

العام للحزب بـ«تضحيات وصمود المقاومين في غزة، وخصوصاً الإخوة المجاهدين في الجهاد الإسلامي»، وأكد نصر الله لشلح «وقوف وتضامن حزب الله والمقاومة الإسلامية في لبنان معكم في معركة المصير الواحد والقضية الواحدة».

لكن الحدث الأبرز، الذي سلط عليه الضوء أمس، كان استقبال نصر الله لنائب رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، صالح العاروري، في بيروت، حيث استعرضا في الاجتماع الأوضاع المستجدة في غزة وتطوراتها، كما تطرقا إلى المصالحة الفلسطينية وأوضاع المنطقة. ووفق بيان رسمي، أكد الطرفان «التقافي بين حركات المقاومة والتلاحم والتضامن في وجه الاعتداءات الصهيونية وكل ما يخطط له من استهداف لحركات

عددتهم في المرحلة الأولى إلى 800 شخص، فيما سيصل عدد العاملين في المعابر إلى 150 من غزة و30 من الضفة، على أن يزيد العدد لاحقاً. هذه الخطوات رأت مصر أنها «غير كافية»، وفق وفدها، الذي أصر أمس على «ألا تسحب حماس عناصر من الأمن في غزة»، وتحديد جهاز «حماة الغور» و«الأمن الوطني»، خاصة مع توتر الوضع الأمني في سيناء حالياً. وأدى ذلك إلى تلبين موقف «فتح» في النتيجة، خاصة أن محاولة اغتيال قائد الأمن في غزة، توفيق أبو نعيم، الأخيرة، جعلت رام الله تخشى تنفيذ أعمال أمنية لاحقاً «تقيد ضد مجهول».

وبالنسبة إلى معبر رفح، قال مسؤولون في «فتح» إن من المقرر أن يبدأ العمل فيه منتصف الشهر الجاري، لكنهم ربطوا ذلك باستقرار الأوضاع الأمنية في مصر، وفق تصريح من نظمي مهنا لـ«الأخبار»، الذي وقع بدوره مع غازي حمد على وثيقة تنص على نقل مسؤولية الإشراف على معابر رفح، كرم أبو سالم، بيت حانون، «إيريز»، «كارني»، «ناحال عوز» (يعمل منها أول ثلاثة فقط)، إلى السلطة.

تدخل الوسيط المصري برفضه ذلك، إذ شددت «المخابرات العامة» على رفضها أي فراغ أمني في غزة، وأصرت على بقاء «حماس» والأجهزة الأمنية التابعة لها، وتحديد «الأمن الداخلي»، والسبب في ذلك أن «له باعاً طويلاً في ملفات مختلفة خاصة ملف (تنظيم) داعش الأكثر تعقيداً وخطورة والمؤرق للأمن المصري».

ورغم محاولة الحركة، وتحديد السنوار، إقناع المصريين بأنها ستساهم في الأمن على صورة مساعدة، رفضت مصر ذلك، بل دخل على الخط مبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، الذي أخبر «حماس» خلال زيارة لغزة، أن «المجتمع الدولي لا يرغب في فراغ أمني في غزة... ولا مشكلة ببقاء الحالة الأمنية الراهنة».

وبالعودة إلى تسليم المعابر، قررت السلطة إعادة العناصر التي كانت تعمل في المعابر سابقاً، وتحديد في الشق الأمني، وإخبارها البدء في الدوام داخل المعابر، على أن تعد قوائم أخرى من جهاز «حرس الرئاسة» من غزة، للانتشار على الحدود مع مصر، ويتوقع أن يصل

حكومة «الوفاق الوطني» أنصاف رواتب لموظفي القطاع.

تكشف تلك المصادر أيضاً أن «رفع عقوبات السلطة عن غزة» مهمة تكفل بها وفد «فتح» في القاهرة، على أن يقنع عباس بذلك، إذ لم تدون كشرط للمصالحة رغم إصرار «حماس» عليها، وهي لم ترفع كلياً إلى الآن. أما حالياً، فسيكون راتب هذا الشهر (يصرف مطلع الشهر المقبل) «الاختبار الذي تنتظر حماس ومصر نتائجه... وإلا فستتجهان إلى الخطة ب». كذلك، تقول «حماس» إنها تنازلت عن مطلبها بحفظ المناصب الإدارية لموظفيها، وإن كل ما طلبته من السلطة هو ألا تطرد أي موظف، ولها الحرية في تحديد مواقعهم. ويشار إلى أنه سيسبق عملية الصرف المنتظرة لقاءات للفصائل في القاهرة في الحادي والعشرين من الشهر الجاري.

ثمة قبيلة أخرى تتحدث عنها المصادر إلى «الأخبار»، إذ بعدما استغرقت قضية الموظفين يوماً كاملاً من المباحثات، أقت «حماس» في اليوم الثاني الملف الأمني في حجر «فتح» ضمن سياستها لرفع يدها من الحكم، لكن هنا



رفعت صورة للرئيس المصري عند معبر رفح أمس (أ ف ب)